# الطائفية أداةُ شرذمة وعقبةٌ في وجه التطوّر

داوود خير اللّه

تَكْمن أهمُّ مميّزات الانتماء إلى مجتمع حيّ متقدّم، أو إلى مجتمع جامد متخلّف، في موقف هذا المجتمع من مسألة التغيير والتطور. فالمجتمعات الحديثة الناجحة تستطيع أن تقوِّم أو تبدِّل الممارسات والقيم والمعتقدات الأشدّ رسوخًا حين تكتشف أنّها باتت تتناقض مع نتائج الاكتشافات العلمية أو ما يَفْرضه العقلُ، وبخاصةٍ عندما يتعلّق الأمرُ بالنزوع إلى البقاء والتطور. وأما المجتمعات التقليدية فتَخْتزن قدرةً عظيمةً على مقاومة التغيير. وفي لبنان تكاد مقاومةُ تغيير النظام الطائفي تشارف حدودَ الانتحار الجماعي. وليس أدلَّ على صحّة هذا الطرح، في بلدٍ يكاد تاريخُه الحديث يُختصر بالحروب الأهلية بين طوائفه، من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) وما آلت اليه في «اتفاق الطائف». فقد أصبح النظامُ اللبناني مثالاً يُحتذى ووسيلةً لتهديم المجتمعات الموحَّدة، كما تُظْهر التجربةُ العراقية.

قبل الولوج في تعريفِ ما أعني بـ «الطائفية،» أودّ التوضيح بأنّني لا أدّعي عرضَ تعريفٍ علميّ متّفقٍ عليه لماهية الطائفية، بل مجرّدُ إلقاء الضوء على طبيعةِ ما أعتقده علّةً تعوّق التغييرَ إلى ما فيه خيرُ المجتمع. الطائفية، كما أراها، هي انعكاسٌ اجتماعيّ لشعورٍ بالانتماء إلى طائفة معينة، يَخْلق لدى الفرد المعنيّ ارتباطاتٍ وولاءاتٍ لها أثرُها في النسيج الاجتماعي الذي ينتمي إليه. وعمقُ هذه الارتباطات والولاءات وحالةُ العصبية التي تَلِدُها مرهونان بدرجة تطوّر الإطار الاجتماعي والقيمي الذي يعيش فيه الفردُ. فبقدر ما يكون المجتمعُ بدائيّاً في تنظيمه وقيمه وروابطه، تشتدّ حالةُ العصبية الطائفية وتصبح من معوّقات الانصهار في مجتمع يَغْلب الانتماءُ فيه إلى وطنٍ جامعٍ موحَّد لكافة أبنائه على الانتماء إلى روابط اجتماعية أخرى. ففي المجتمعات التي يَغْلب فيها الانتماءُ القبلي أو الديني، في بُعْده الاجتماعي وأكاد أقول العشائري، يتقدّم الولاءُ للطائفة أو المذهب ذي الخلفية الدينية على الانتماء إلى الوطن بما يضمّ من قوانينَ ومؤسساتٍ تَعْكس قيمًا اجتماعيةً مشتركة.

والطائفية، كثقافة اجتماعية، يُمْكن إضعافُها لمصلحة قيم ومؤسساتٍ وطنيةٍ أرقى. كما يُمْكن ترسيخُها عن طريق اعتمادها أساسًا للقوانين والمؤسسات المكوِّنة للبنيان السياسي والقانوني في المجتمع. ففي لبنان مثلاً، عوضًا عن العمل على تجاوز الثقافة الطائفية التي تعود في أصلها إلى النظام المِلّي العثماني، جرى ترسيخُها، ولو بشكلٍ خجول، في الدستور الأول لدولة الاستقلال عن المستعمر الفرنسي وما لم ينصّ عليه الدستورُ بصورةٍ صريحةٍ جرى تكريسُه في «الميثاق الوطني،» الذي أصبح بمثابة دستورٍ غيرِ مكتوب اكتَسَب قوّته الإلزاميةَ بالممارسة العملية وبانعكاسه على معظم المؤسسات الرئيسية في الدولة وهكذا كان للطائفية الدورُ الأساسُ في البنيان السياسي والقانوني للدولة

أما مكوِّناتُ السلطة التشريعية في لبنان فليست أحزابًا سياسيةً أو تجمّعاتٍ نقابيةً أو أيَّ شكل من أشكال التمثيل الشعبي الذي يتجاوز الطوائفَ المعترفَ بها رسميّاً، بل ممثّلون لطوائف تُشكّل مصادفةُ الولادة أهمَّ مصادر الحقوق والواجبات في ما يتعلّق بالمشاركة في الحكم أو قوانين العائلة والأحوال الشخصية. فبإمكان ممثّلٍ في السلطة التشريعية، مثلاً، أن ينتمي إلى حزبٍ سياسي علماني؛ لكنّ دخولَه السلطةَ التشريعيةَ مرهونٌ بانتمائه الطائفي، وبما حُدِّدَ للطائفة التي ينتمي إليها من مقاعد في مجلس النوّاب. كذلك تلعب مصادفاتُ الولادة دورًا أساسيّاً في حدودِ ما يتمتّع به المواطنُ من حقوق في أن يَشْغل مراكزَ قياديةً في مؤسسات السلطات التنفيذية والقضائية وكافة وظائف الدرجة الأولى في الدولة.

هذا لجهة هيمنة الطائفية على مؤسسات الحُكْم. لكنّ العامل الأهمّ في منع التوحّد الوطني والانصهار الاجتماعي في لبنان إنّما هو **قانونُ الأحوال الشخصية** وما يُفْرزه من ثقافةٍ طائفيةٍ تَضْمن التباعدَ بين أبناء المجتمع الواحد. فالعائلة هي الحلقةُ الأساسُ في البنيان الاجتماعي اللبناني، ولعلّها أهمُّ الخلايا التي تشكّل عناصرَ التوحّد فيه فبقدْر ما تَحُول قوانينُ الأحوال الشخصية ومؤسساتُ تطبيقها في لبنان دون قيام أفرادٍ من طوائف مختلفة بالاستجابة لقوانين الطبيعة في التجاذب والتوحّد من خلال بناء خلايا عائلية، تَمْنع الثقافةُ والمؤسساتُ الطائفية من انصهار أبناء الوطن الواحد. ذلك أنّ قوانين

**الثقافة الطائفية سبب مباشر لمعظم العلل اللبنانية، أو عقبة في طريقة حلّها.**

الأحوال الشخصية والمؤسسات التي تتولّى تطبيقَها هي، بصورة حصرية، تحت سيطرة السلطات الدينية للطوائف الثماني عشرة المعترفِ بها رسميّاً. وكما سنرى لاحقًا، فإنّ ممارسة الامتيازات الطائفية لجهة تبوُّؤ مراكز المسؤولية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ معطوفةً على ممارسة الامتيازات التي تمارسها السلطاتُ الطائفيةُ (حصرًا) على قوانين الأحوال الشخصية ومؤسسات تطبيقها ـ تلعب دورًا أساسيّاً في إنتاج وتعميقِ الثقافة الطائفية المانعة للانصهار والتوحّد الاجتماعي ولقيامَ نظامٍ ديموقراطي فعلي

بموجب النظام القائم في لبنان تحدِّد مصادفةُ الولادة الامتيازاتِ والحقوقَ السياسيةَ التي يتمتع بها المواطنُ لجهة المشاركة في الحكم. وكذلك تحدِّد المصادفةُ هذه كافةَ الحقوق والواجبات التي تَرْعى حياةَ المواطن لجهة قوانين الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وبنوّةٍ وميراثٍ إلخ. إنّ حدود جميع هذه الحقوق والامتيازات تتقرَّر، إذن، منذ الولادة، ومعها يتقرّر إطارُ انتماء الفرد، والقالَبُ الذي يكوِّن شخصيّته الاجتماعية. فمن خلال العائلة والمؤسسات التي ينشأ الفردُ في كنفها، يَرِثُ كافةَ المخاوف والانحرافاتِ والعللِ الاجتماعية التي نَمَتْ في جوّه العائلي والطائفي عبر الممارسات والتجارب التاريخية. وهكذا تمتزج طموحاتُ الطوائف السياسية وأهدافُها بطموحات أبنائها وأهدافهم، ويصبح تحقيقُ طموحات الطوائف وأهدافها تلك انعكاسًا لنجاح أبنائها في بلوغها: فإذا فشلتْ طائفةٌ في تحقيق أهداف أو في الحفاظ على امتيازات معينة، فالعلّة تكمن في ممانعة الطوائف الأخرى. والدولة، عوضًا عن أن تكون الجسمَ المعبِّرَ عن إرادةٍ اجتماعيةٍ جامعةٍ موحّدة، تصبح الوعاءَ الهشَّ للصراع بين الطوائف. وعليه، فإنّ الطوائف في إطار النظام السياسي القائم في لبنان هي في الواقع عواملُ تفكُّكٍ اجتماعي، وحواجزُ في طريق الوحدة الوطنية، وأدواتٌ لإضعاف الدولة.

❖ ❖ ❖

لقد اخترقت الثقافة الطائفية التي يُفْرزها النظامُ اللبناني كافّةَ مؤسسات الدولة واستقرَّت فيها. وهي في الواقع إمّا سببٌ مباشرٌ لمعظم العِلل التي يعانيها لبنانُ، وإمّا عقبةٌ في طريق حلّها أو التغلّب عليها. وسوف أقتصر هنا على بعض الأمثلة.

أنا مش طائفي...
بس ليش هنِ بيجيبوا ولاد كتير؟!

# الطائفية أداةٌ شرذمة وعقبةٌ في وجه التطوّر

ـ **فالتدخُّل الأجنبي**، مثلاً، هو من أبرز الآفات التي عاناها لبنانُ طوال تاريخه الحديث ولا يزال. فالدور الذي تلعبه القوى والإراداتُ الخارجية في زرع وإدارة الفتن الداخلية ونجاحها في هذا المضمار يَحْصل غالبًا من خلال استغلال المخاوف أو الهواجس الطائفية التي تَكنّها طائفةٌ أو أكثرُ تجاه طوائفَ أخرى وفي معظم الأحيانُ يَدْفع تدخُّل قوّةٍ خارجيةٍ لصالح طائفةٍ ما إلى لجوءِ طوائفَ أخرى إلى الاستنجاد بقوى خارجية أخرى، فيصبح لبنانُ ساحةً لحروب الآخرين على أرضه. وليس من الضروري الاسترسالُ في إعطاء الأمثلة لمثل هذا التدخّل الأجنبي؛ فالعارف بتاريخ لبنان الحديث يدرك بسهولةٍ علاقةَ الدور الخارجي بالفِتن الداخلية. والواقع أنّ نجاح التدخّل الخارجي هذا ليس هو ما يَدْفع إلى التصدّع الداخلي كما يشيَّع، وإنما حالةُ التصدّع الداخلي ذي الأبعاد الطائفية هي التي تُغْري بالتدخُّل الخارجي وتَضْمن نجاحَه.

ـ والثقافة السياسية التي يولِّدها النظامُ الطائفي مَنعتْ مجرَّدَ الاقتناع **بهوية مشتركة** بين اللبنانيين. فهناك مَنْ يرى لبنان جزءًا من الأمة العربية، ثقافةً وتاريخًا ومصيرًا؛ وهناك مَنْ يقول بهويةٍ فينيقيةٍ أو متوسطيةٍ أو أيّ مزيج من الهويات التي تميِّز لبنانَ ـ لا بل تُبْعده ـ عن محيطه العربي. وللهويّة والشعور بالانتماء دورٌ هامٌّ في اتخاذ المواقف من الأحداث المستجدّة: فعندما تُوجِبُ التطوراتُ الخارجيةُ أو الإقليميةُ موقفًا وطنيّاً موحّدًا، تَلْعب الهواجسُ الطائفية دورَها في منع اتخاذ مثل هذا الموقف. وقد تَمْنع الثقافةُ الطائفية من اتخاذ المواقف والإجراءات الأكثر ضرورةً للحفاظ على الذات الوطنية، كما حصل إبّان الحرب الأهلية: فقد انقسم الجيشُ وقوى الأمن الداخلي، ولم تتمكّن المؤسساتُ الأمنيةُ من تأمين السِّلم الأهلي وإيقاف الحرب بين ميليشيات زعماء الطوائف.

ـ حتّى مسألة عدالة **توزيع الثروة** داخل المجتمع، أو **محاربة الفساد**، أو معالجة مشكلة **بطالة عمّالية**، تأخذ في لبنان بعدًا طائفيّاً. فإذا اقتضى حلُّ مشكلة عمّالية أو صحّية، مثلاً، ضرورةَ القيام بدراسةٍ إحصائيةٍ ميدانيةٍ يُمْكن بنتيجتها اكتشافُ خللٍ في التوازن الطائفي المفترض، فإنّه يُصْرف النظرُ عن تلك الدراسة الميدانية. فكأنّ لبنان يعيش في ظلّ نظامه الطائفي حالةَ عداءٍ للعلوم والرياضيات، مهما بلغت الحاجةُ إليها، إذا كان يمكن أن يكون لها تأثيرٌ سلبي في المتحجِّر من المقدَّسات الطائفية

❖ ❖ ❖

لعلّ أبرز الاستنتاجات الخاطئة بشأن النظام الطائفي في لبنان هو الادّعاءُ بأنّه يَصْلح أساسًا لنظام ديموقراطي، بدليل بعض مظاهر الديمقراطية التي عاشها لبنانُ مقارنةً بجيرانه العرب. خطورةُ هذا الادّعاء أنّه يَحْمل على التصوّر أنّ النظام الطائفي هو المدخل إلى الديموقراطية وأنّه الضمانة للابتعاد عن أنظمة الحكم الاستبدادية السائدة في المحيط العربي لكنّ الواقع هو أنّ النظام الطائفي **يتناقض** مع نظام الحكم الديمقراطي في الركائز الأساسية لهذا النظام.

يُعرَّف الحكمُ الديموقراطيُّ بأنّه حُكْم الشعب، أو الحكمُ الذاتي بسبب الاشتراك الواسع للشعب ـ إمّا مباشرةً أو من خلال ممثّلين ينتخبهم ـ في اختيار القوانين والمؤسّسات التي تَحْكم حياةَ المجتمع وتَعْكس قيمَه وتعبّر عن أهدافه وتطلّعاته وهناك مسلَّماتٌ أساسية لا يستقيم حكمٌ ديموقراطيٌّ بدونها وأهمُّها: آ ـ المساواة السياسية في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين. ب ـ أنّ الانسان الفرد قيمةٌ جوهريةٌ يجب الحفاظُ عليها، وهو الخليّة الأساسية في البنية الاجتماعية، فهو ـ بهذه الصفة ـ موضوعُ كافةِ الحقوق والواجبات في المجتمع. ج ـ أنّ الانسان الفرد عاقلٌ ومستقلٌّ معنويّاً، أيْ إنّه المرجعية الأساسية في اختيار القيم والقوانين والمؤسسات المولجة تطبيقها، ومن ثم فلا وصاية عليه مهما كان مصدرُها. وانطلاقًا من هذه المسلَّمات نشأت الحقوقُ الأساسية و«الحرّيات العامة» لتمكين ذلك الفرد من ممارسة مسؤولياته كجزءٍ فاعلٍ في نظام حكمٍ ديموقراطي.

إنّ المسلَّمات الاساسية للحكم الديموقراطي **غيرُ** متوافرة في نظام الحكم اللبناني فالفرد، لا الطائفة أو القبيلة أو سوى ذلك من التنظيمات الاجتماعية، هو الوحدة الأساسية في المجتمع الديموقراطي، وهو موضوع كافة الحقوق والواجبات أمّا «الديمقراطية اللبنانية،» أقلّه فيما يتعلّق بحق التمثيل والمشاركة في الحكم، فهي ديموقراطيةُ الطوائف لا الأفراد، ولا تَضْمن

**اتفاق الطائف رسّخ النظام الطائفي وألبسه حلّةً جديدة، ولذلك زادت الهوةُ بين الطوائف بعد انتهاء الحرب.**

المساواةَ لا بين الأفراد ولا بين الطوائف. والحقّ أنّ السبب الأساسي والمعلن للحرب الأهلية الأخيرة في لبنان كان الشعورَ بعدم المساواة السياسية على مستوى الأفراد والطوائف معًا. إلاّ أنّ المساواة أو الشعور بالمساواة في الإطار الطائفي أمرٌ لا يُمْكن تحقيقُه لأنّ الوضع الديمغرافي والسياسي والاقتصادي لهذه الطوائف في حالةِ تغييرٍ دائم. وفي أيّ حال فإنّ مثل هذا التنظيم خارجٌ عن إطار الحكم الديموقراطي في الدولة الحديثة. حتّى المؤسسات السياسية التي تلعب دورًا هامّاً في التعبير عن الارادة الشعبية في المجتمعات الديموقراطية، كالأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات العمّالية، أصبحتْ في لبنان مظهرًا من مظاهر التنظيم الطائفي. ثم إنّ الإطار القانوني الذي يَعْكس ويؤمّن استمرارَ الثقافةِ الطائفية، الضامنةِ لعدم الانصهار الاجتماعي في لبنان، هو خارجُ حدود الممارسة الديموقراطية. فالقوانين التي تطاولُ العائلةَ، الخليةَ الأساسيةَ في البنية الاجتماعية، هي خارج صلاحية السلطة التشريعية التي يُفترض بها التعبيرُ عن الإرادة الشعبية في ما تسنُّه من قوانين؛ ذلك أنّ قوانين الأحوال الشخصية والمحاكم التي تتولّى تطبيقَها هي في حمى منعٍ مقدّس، ولا تَخْضع في سنّها وتطبيقها وتعديلها لتطوراتِ الحياةِ السياسية والإرادة الاجتماعية، وبالتالي لا يمكن أن توصَفَ بأنّها جزءٌ من نظام ديموقراطي

وفي حين أنّ حكم القانون هو توأمُ النظام الديموقراطي، فإنّ الثقافة الطائفية الفاعلة في النظام اللبناني تعطّل حكمَ القانون من وجوه جوهرية، وليس فقط عن طريق تدخُّل الزعامات الطائفية في كيفية تطبيق القانون بحقّ الأفراد أو عدم تطبيقه فلو أخذنا مثلاً اتفاقَ الطائف، الذي أصبح الأساسَ للتعديل الدستوري بعد الحرب الأهلية، فإنّنا نرى أنّه يدعو إلى اعتماد «المحافظة» كدائرة انتخابية للحدّ من تأثير الإقطاع الطائفي في اختيار الممثّلين في السلطة التشريعية. ولكنْ، بسبب التناقض الذي بدا في اتفاق الطائف بين مصلحةٍ وطنيةٍ عامة ومصلحةِ زعماء الإقطاع الطائفي، فإنّ جميع قوانين الانتخاب التي جرى اعتمادُها بعد اتفاقَ الطائف أهملتْ هذا الجانبَ الهامَّ من القانون الأساسي واعتَمدتْ دوائرَ انتخابيةً جرى تفصيلُها بشكلٍ يَضْمن مصالحَ الإقطاع الطائفي لا بل يُمْكن الجزمُ بأنّ اتفاق الطائف، الذي كان يتضمّن محاولةً خجولةً للإصلاح والذي انعكستْ أحكامُه نصوصًا في الدستور اللبناني، لا يطبَّق في كلِّ ما من شأنه أن ينال من الامتيازات الطائفية فلا إلغاءُ الطائفية السياسية، ولا إنشاءُ المجلسيْن التشريعييْن - ولعلّهما أهمُّ ما جاء في اتفاق الطائف لجهة الإصلاح السياسي - وُضِعا موضع التنفيذ بالرغم من كونهما نصّيْن صريحيْن ملزميْن في أهمِّ مستندٍ قانوني في الجمهورية، وهو الدستور اللبناني.

❖ ❖ ❖

أرجو أن لا يتبادرَ إلى ذهن القارئ أنّ اتفاق الطائف كان محاولةً جدّيةً للقضاء على الطائفية وبلوغ إصلاح سياسي حتّمتْه حربٌ أهليةٌ مدمِّرة دامت ما يزيد علَى الخمس عشرة سنة فمن المؤكّد أنّ مهندسي اتفاق الطائف كانوا تحت وطأة الضغوط الشعبية لإيجاد مخرجٍ من الحرب الأهلية التي كان للطائفية الدورُ الأساسي في معظمِ ما خلّفتْه من مآس، ولذا كان لا بدّ لهم من تصوّر بعض الخطوات الإصلاحية التي تعطي الانطباعَ بأنّ للعلاج المقترح أو بعضِه علاقةً بالعلّة

والواقع أنّه من غير المُقْنع إطلاقًا أنّ صانعي اتفاق الطائف كانوا يَرْغبون في إصلاح جذري للنظام اللبناني وإزالة السبب الأساسي لشلّ الحكم في لبنان، بل والسبب الأساسي لكافة الحروب الأهلية بين طوائفه. فأصحاب القرار من مهندسي الطائف كانوا جميعًا من نتاج النظام الطائفي أو المنتفعين من امتيازاته. لذلك يمكن اختصارُ الإجراءات التي وُضعتْ لتعديل النظام الطائفي بأنها قد أعطت القيّمين عليه وأصحابَ المصلحة في استمراره تفويضًا غيرَ ملزمٍ وغيرَ مرتبطٍ بمدّة زمنية ولا بخطوات واضحةٍ للقضاء عليه! لذلك لم تطبَّق النصوصُ التي من شأنها أن تساعد على إضعاف الثقافة الطائفية وعلى تعزيز وحدة الوطن واستقلاله والعامل الأهمّ الذي أنهى الحربَ الأهلية، ووَضَع حدّاً للمجازر، وساعد على إعادة بناء الجيش وقوى الأمن الداخلي للحفاظ على السلّم الأهلي، هو الدور الذي لعبه الوجودُ السوريُّ المسلّح في لبنان، بالرغم من الكلفة الباهظة لهذا الوجود، خاصةً بالنسبة إلى انتشار الفساد والتعدّي على الحقوق والحرّيات الأساسية للمواطنين

# الطائفية أداةٌ شرذمة وعقبةٌ في وجه التطوّر

اتفاق الطائف بمجمله رَسَّخ النظامَ الطائفي، وألبسه حلّةً جديدةً. لذلك فإنّ الهوّة بين الطوائف اللبنانية زادت عمقًا واتّساعًا بعد انتهاء الحرب ووقفِ نزفِ الدمّ ولئن كان الوجودُ السوري في لبنان قد مَوَّه أو غطّى النزاعاتِ ودرجةَ التفكك الداخلي، فإنّ خروج السوريين أَظْهر بوضوح حالةَ التشرذم الداخلي وغياب الوحدة الوطنية والبعد عن الاستقلال والقدرةِ على ممارسة السيادة حتّى إثر حربٍ عدوانيةٍ مدمِّرة شنّتها اسرائيلُ على لبنان. وما زال اللجوءُ إلى قوًى خارجية، واستبدالُ وصاية بأخرى، وتسهيلُ انتشار النفوذ الأجنبي، هوايةً وطنية. فقد بدا واضحًا أنّ صوتَ طائفة معيّنة، مهما علا، لا يُمْكنه استنفارُ المجتمع بكامله. كما بدا واضحًا أنّ مجموعَ المصالح المتناقضة للطوائف كافةً لا تشكّل أساسًا يُرْكَنُ إليه في بناء الوطن والدفاعِ عنه وإبعادِ النفوذ الأجنبي عن تقرير مصيره.

❖ ❖ ❖

لقد بات لبنان مختبرًا للأثر المدمِّر للطائفية وفعلِها في تهديم المجتمع والحؤول دون وحدته وتطوّره سياسيّاً واجتماعيّاً، خاصةً متى أصبحتْ في أساس القوانين والمؤسسات في المجتمع. وقد أصبح النظامُ اللبناني، كما ذكرنا، مثالاً يُحتذى لتدمير مجتمعات عربية قائمة لم يسبقْ أن عانت الانقسامات والحروبَ الطائفية، كما يجري في العراق إثر «الإصلاح» الذي أدخله المحتلُّ الأميركي على المؤسسات السياسية العراقية. بل إنّ الصحف والمجلاّت الأجنبية باتت تتحدّث عن «لبننة العراق».

وكم من سياسيٍّ ومدافعٍ عن النظام الطائفي في لبنان زَعَمَ، إمّا لجهلٍ أو تعمّدًا لتشويهٍ الواقع، أنّ إسرائيل «تخشى» النظامَ اللبناني الذي هو «رمزُ التعايش» بين الأديان والطوائف و«نقيضُ» ما تقوم عليه الدولةُ العبرية. والواقع أنّ إسرائيل تخشى، ويجب أن تخشى، **زوالَ** النظام الطائفي في لبنان. فكيف لإسرائيل أن تخشى نظامًا يَضْمن لها عدوّاً منقسمًا على ذاته، مسلوبَ الإرادة الواحدة الجامعة؟ كيف لها أن تجد بين اللبنانيين مَنْ يتطوّع ليكون لها حواجزَ واقيةً أو أكياسَ رملٍ بشريةً تسهّل لها احتلالَها وتحمي حدودَها الشمالية من هجمات المقاومة اللبنانية؟ وكيف لها أن تجد خارج النظام الطائفي شرائحَ اجتماعيةً تبرِّر لها حربَها العدوانية المدمِّرة للبنان مدّة ثلاثة وثلاثين يومًا، وتحمِّل مسؤوليةَ الحرب والتدمير لفريق آخر من المواطنين؟

وكما أنّ الطائفية أَثبتتْ فعاليتَها في تفكيك المجتمع على الصعيد المحلّي، فإنّ تأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية أثبت ويُثْبت فعاليتَه في إشعال الفتن الداخلية على صعيد أقطار عربية عدّة ويمنع ترسيخَ وتطويرَ خطابٍ قومي مستنير موحِّد. فلقد أدركت القوى الخارجيةُ ذاتُ المطامع في العالم العربي أهميةَ الفتن الداخلية في إضعاف العالم العربي، فركّزتْ طاقاتها الإعلاميةَ وكافةَ وسائلها السياسية والاقتصادية على تأجيج المشاعر الطائفية والمذهبية، عن طريق خلق الهواجس، وإيقاظِ مشاعرَ ومعتقداتٍ بدائيةٍ تَذْهب بالقدرة على النظر إلى المصلحة المشتركة كأساس لتوحيد الكلمة والعمل على ما يمكّن العالمَ العربيَّ من تنظيم طاقاته للدفاع عن شعوبه ومصالحه.

لكنْ إذا كانت للقوى الخارجية مصلحةٌ وتأثيرٌ في الوضع العربي المتردّي وانتشار خطاب سياسي واجتماعي بدائي، فإنّ المسؤولية الكبرى تقع على الشعب العربي بعامة، ونخبه المثقّفة على وجه الخصوص. ففي جميع الشعوب الحيّة تلعب النخبُ المثقّفة دورَ الأدوات الرئيسية للتغيير البنّاء بكافة أشكاله. أمّا في العالم العربي فالنخب المثقّفة إمّا مهمَّشةٌ، وإمّا أنها في معظمها تعمل في مؤسسات السلطان وتساهم في تعميق الهوّة بين الحاكم والمحكوم. بل إنّ بعض هذه النخب يَعْمل لتحقيق أهداف القوى الخارجية، ويردِّد مقولاتِ القوى ذات المصلحة في إضعاف العالم العربي والسيطرة على مقدّراته ـ وفي رأسها إضعافُ الخطاب القومي المستنير الذي يتجاوز الهواجسَ والانقساماتِ الطائفيةَ والمذهبية باتجاه قيام مجتمعٍ حيّ يسعى إلى التطوّر من خلال تنظيم كافة طاقاته وتفعيلها.

**واشنطن**

**د. داوود خير الله**

أستاذ محاضر في القانون الدولي بجامعة جورج تاون في واشنطن.